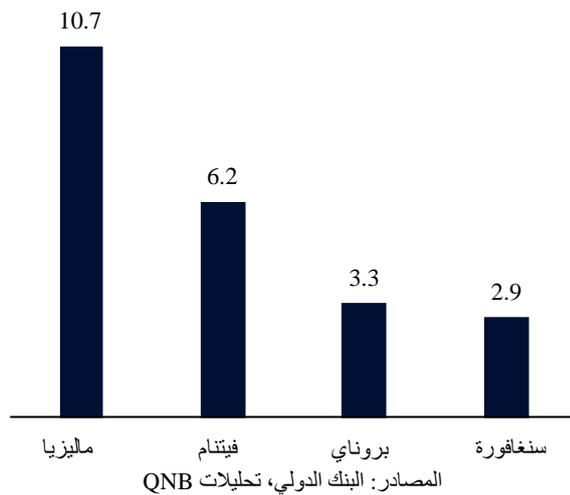


## اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ تدعم استمرار نمو التجارة العالمية

انضمت بالفعل إلى الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ مقابل تلك التي لم تتضمن بعد للاتفاقية.

أولاً، رغم أن الآثار الاقتصادية للاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ تعتبر بشكل عام إيجابية عبر مختلف البلدان، إلا أن حجم التأثير سيختلف بشكل كبير في كل دولة. فالاقتصادات الأكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي والتي لديها بالفعل اتفاقيات تجارية واسعة النطاق مع أعضاء الاتفاقية الشاملة والتقدمية ستستفيد من الاتفاقية أقل من غيرها. وهذا يعني أن اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مثل سنغافورة وبروناي ونيوزيلندا وأستراليا واليابان، ستستفيد بدرجة أقل من دول مثل فيتنام وماليزيا، التي تعتبر أقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق، فإن الاقتصادات الأقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي ستستفيد بشكل كبير، لأنها ستكتسب المزيد من الوصول إلى الأسواق بفضل الانضمام إلى الاتفاقية. في الواقع، تحقق ماليزيا وفيتنام بالفعل فوائد كبيرة من الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ، ويتوقع البنك الدولي أن تزيد صادراتهما في السنوات القادمة. وسيكون الوصول الإضافي إلى الأسواق مفيداً بشكل خاص لقطاعات صناعة الملابس والمنسوجات والأغذية والمشروبات.

### الزيادة المقدرة في الصادرات بفضل اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ بحلول عام 2030 (نمو، %)

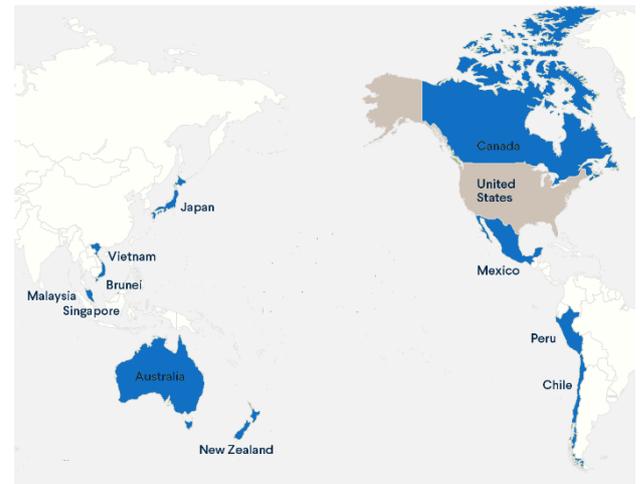


ثانياً، تم تصميم اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ بشكل صريح لتسهيل انضمام المزيد من البلدان الأخرى. وفي سبتمبر 2021، تقدمت الصين بطلب للانضمام إلى الاتفاقية، مما قد يزيد من أهمية الاتفاقية للتجارة العالمية. كما أعربت كوريا الجنوبية وكولومبيا وتايوان وتايلاند وإندونيسيا والفلبين والمملكة المتحدة عن اهتمامها بالانضمام إلى الاتفاقية. فيما يتعلق

**مقدمة:** زادت معدلات التجارة العالمية بوتيرة سريعة خلال العقود القليلة الماضية وذلك بفضل التفاوض والتوقيع على العديد من اتفاقيات التجارة الحرة بين مختلف البلدان. ولذلك، فإن الاتفاقيات التجارية تعتبر ذات أهمية كبيرة، ولكنها غالباً ما تشمل أطرافاً متعددة، مما يؤدي إلى مستوى عالٍ من التعقيد بالإضافة إلى التحدي المتمثل في التوصل إلى توافق في الآراء عبر المفاوضات.

تم إعداد اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ برؤية للتوصل إلى أكبر صفقة حول التجارة الحرة على مستوى العالم، حيث تغطي 40 في المائة من الاقتصاد العالمي (انظر الخريطة). وقد كانت هذه الاتفاقية هي المحور الاستراتيجي لسياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومع ذلك، فقد تم انتقادها خلال الحملة الرئاسية لعام 2016 ولم يصادق عليها الكونجرس الأمريكي. بعد ذلك، وفي أول يوم كامل له في منصبه، انسحب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسمياً من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ في يناير 2017.

### خريطة: الدول الأعضاء في الشراكة عبر المحيط الهادئ والاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ



المصادر: مجلس العلاقات الخارجية، تحليلات QNB

بعد انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، واصلت الدول الإحدى عشرة المتبقية المحادثات ووافقت على الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ والتي تم توقيعها ودخلت حيز التنفيذ في عام 2018.

سنستعرض في تقريرنا لهذا الأسبوع فوائد الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ بالنسبة لاقتصادات آسيا والمحيط الهادئ. وسنفرق بين الاقتصادات المندمجة في الأسواق العالمية مقابل الاقتصادات الأقل اندماجاً في تلك الأسواق. علاوة على ذلك، سنقوم بمراجعة المزايا التي تتمتع بها البلدان التي

ومن خلال الجمع بين البعدين المذكورين، فإننا نعتقد أن البلدان الأقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي والتي لم تصبح بعد دولاً أعضاء في اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ ستستفيد إلى أقصى درجة من الانضمام للاتفاقية المذكورة. ومن ناحية أخرى، ستستفيد البلدان الأكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي والأعضاء الحاليين في الاتفاقية بدرجة أقل. ومن منظور عملي، فإن ذلك يعني أن دولاً مثل إندونيسيا والفلبين وتايلاند هي أكبر المستفيدين المحتملين مقارنة باليابان وسنغافورة وبروناي وتايوان وأستراليا ونيوزيلندا، التي ستحقق قيمة إضافية هامشية من الانضمام للاتفاقية.

باقتصادات منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ، فإنه من الجدير بالاهتمام النظر في الفوائد المحتملة التي قد تتحقق لآسيا الناشئة. ففي حين أن بعض هذه الدول أعضاء بالفعل في اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ، مثل فيتنام وماليزيا، فإن دولاً أخرى، مثل إندونيسيا والفلبين وتايلاند، ليست أعضاء بعد في الاتفاقية. ونرى أن هناك احتمال كبير بارتفاع عدد الدول الأعضاء بشكل ملحوظ لأنها لم تستفد حتى الآن من الشراكات التجارية بين الدول الآسيوية. وتؤدي هذه الشراكات إلى خفض التعريفات الجمركية ورسوم الاستيراد وزيادة استقرار التدفقات التجارية والاستثمارية وتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة.

## فريق QNB الاقتصادي

### جيمس ماسون\*

اقتصادي أول

هاتف: 4453-4643 (+974)

### لويز بينتو

اقتصادي

هاتف: 4453-4642 (+974)

### مينجي تانغ

اقتصادي

هاتف: 4453-4736 (+974)

\*المؤلف المراسل

**إخلاء مسؤولية:** تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتج من أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.